E/CN.6/2010/CRP.6

Distr.: Limited
10 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

المنظورات الإقليمية للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والفجوات المتبقية والتحديات المصادفة في هذا الصدد

موجز من إعداد مدير المناقشة

١ - نظمت لجنة وضع المرأة في جلستها العاشرة، المعقودة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، حلقة نقاش تفاعلي بشأن "المنظورات الإقليمية للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والفجوات المتبقية والتحديات المصادفة في هذا الصدد". وتولى خوليو بيرالتا، نائب رئيسة للجنة، إدارة المناقشة. وضمت حلقة النقاش بين أعضائها كل من: نويلين

الرجاء إعادة الاستعمال

هيزير، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وبدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وجان كوبيس، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والسيدة لالا بن بركة، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وسونيا مونتانيو، مديرة، شعبة الشؤون الجنسانية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفرت ورقة المواضيع التي أعدتها شعبة النهوض بالمرأة إطارا للنقاش، الذي ركز على النتائج الرئيسية المنبثقة عن الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الاجتماعات الحكومية الدولية، والخطوات التالية التي يتعين اتخاذها.

٢ - وأجرت المناطق الخمس عمليات استعراض إقليمية تحت رعاية اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وعُقدت أربعة اجتماعات استعراضية إقليمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الخامس في البرازيل في تموز/يوليه ٢٠١٠، ليغطي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتمخض الاستعراض الحكومي الدولي الإقليمي لكل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن إعلانين، هما إعلان بانجول وإعلان بانكوك على التوالي. واعتمدت لجنة شؤون المرأة بالإسكوا قرارا بشأن متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في المنطقة العربية. وتمخض الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن استنتاجات للرئيس.

٣ - وقد أُحرز تقدم في جميع المناطق في تحسين حياة النساء والفتيات منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥. ويشمل هذا وضع أطر تشريعية وفي مجال السياسات أو تعزيز هذه الأطر، فضلا عن أن جميع البلدان تقريبا أصبحت حاليا أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحدث تقدم في حصول النساء والفتيات على التعليم، مع تحقيق كثير من البلدان في جميع المناطق تكافؤٍ بين الجنسين على مختلف مستويات التعليم. وفي بعض البلدان والمناطق دون الإقليمية، تتجاوز حاليا معدلات التحاق الفتيات بالمدارس معدلات التحاق الصبيان. وتعزى بعض مجالات التقدم هذه إلى توفير التعليم للجميع والتعليم العام المجاني، فضلا عن تحسين المناهج التعليمية. ويزداد تجريم العنف ضد المرأة، كما أن هناك تشديدا متناميا على التصدي للاتجار بالنساء، وأصبح تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف متوافرا على نطاق واسع. وقد أُحرز بعض التقدم في زيادة معدلات مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وإن كانت هذه المعدلات لا تزال شديدة الانخفاض في بعض البلدان والمناطق. ومن ناحية أخرى، يتمثل أحد المجالات التي أحرز فيها تقدم طفيف في البلدان النامية في الحد من الوفيات النفاسية وتحسين الصحة الإنجابية للمرأة.

٤ - وسلطت عمليات الاستعراض الإقليمية ونتائجها الضوء على عدد من الأوليات ومجالات التركيز الخاصة بكل منطقة. فعلى سبيل المثال، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبعة مجالات ستحظى باهتمام خاص في المستقبل، منها التمكين الاقتصادي للمرأة، والسلام، والأمن والتنمية، والعنف ضد المرأة، والصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغير المناخ والأمن الغذائي، والتمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين. بينما عالجت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على وجه التحديد، التمكين الاقتصادي للمرأة مع التركيز على السياسات الاقتصادية المراعية للمرأة في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ودور قطاع الشركات في تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من إحراز منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدما كبيرا في مجال الحد من الفقر، مع انتشال ما يزيد على ٣٥٠ مليون شخص من ربقة الفقر المدقع، فقد ظلت معدلات الفقر بين النساء أعلى منها بين الرجال. وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة من أوجه ضعف بوجه خاص ومن محدودية القدرات الهيكلية اللازمة للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات التصدي للتحديات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بتغير المناخ. ودعت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى تعزيز قدرات الآليات الوطنية، وإلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للسياسات والبرامج الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين، فضلا عن إدماج المرأة في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحظى مسائل من قبيل مشاركة المرأة في سوق العمل باهتمام متزايد، كما هو الشأن فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بشبكات الضمان الاجتماعي ونظم الحماية الاجتماعية.

٥ - ولا تزال الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين تؤدي دورا حاسما في تعزيز المساواة بينهما وتمكين المرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي ضمان رسم سياسات عامة جيدة، وإقامة التحالفات مع الحركات النسائية وتشجيع العمل على سد ثغرات التنفيذ. وتشكل الآليات الوطنية القوية، إلى جانب الحركات الاجتماعية القوية عناصر هامة للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، دلت عمليات الاستعراض في العديد من المناطق على استمرار الثغرات في مجال الدعم السياسي والمؤسسي. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الجيدة على التقدم، فإن البيانات والمؤشرات الكافية المصنفة حسب نوع الجنس اللازمة للتمكين من وضع سياسات فعالة وموجهة بشكل أفضل، لا تزال، هي وعمليات الرصد والمساءلة، نادرة. وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد الذي تحظي به إمكانية إجراء الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، بوصفها أداة هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فإنها لم تطبق بعد على نحو كاف أو واف بالغرض.

٦ - ويلزم بذل مزيد من الجهود في جميع المناطق للإسراع بإحراز تقدم في مجال مشاركة المرأة في القيادة. وعلى الرغم من أن النساء يشغلن حاليا في بعض البلدان أكثر من ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية، وأن هناك أمثلة هامة لنساء يتبوأن مناصب رئيسية في السلطتين التنفيذية والقضائية، فلا تزال هناك تفاوتات كبيرة قائمة بين جميع المناطق وداخلها. ولا يزال انخفاض تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرارات في الحكومة المحلية، وكذلك في القطاع الخاص، يشكل مصدرا للقلق. وقد أدى استخدام نظام الحصص والنقاط المرجعية والجداول الزمنية إلى تحسينات وينبغي استخدام هذه الأدوات على نطاق أوسع.

٧ - وتعد مشاركة المرأة في الاقتصاد مجالا آخر يتطلب إحراز مزيد من التقدم في جميع المناطق. ورغم من أن النساء أصبحن يشكلن في قلة ضئيلة من البلدان نسبة ٥٠ في المائة من القوة العاملة المأجورة، فلا تزال المرأة تشكل الأغلبية في مجال العمل غير الرسمي وغير مدفوع الأجر والعمل المترلي، وهي أعمال تتسم بظروف عمل سيئة ومحفوفة بالمخاطر وبانعدام المزايا والضمان الاجتماعي. ولا تزال الفجوات بين الجنسين في الأجور سائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف مستويات التعليم. ونتيجة لذلك، يجب اتخاذ خطوات لتعزيز الحماية الاجتماعية، وللتوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة. وينبغي اغتنام الفرصة التي أتاحتها التهديدات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية وتحديات تغير المناخ والكوارث الطبيعية من أجل إعادة النظر في أُطر السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة توجيهها بحيث تراعي الجانب الجنساني بشكل أكبر، ومن أجل الاستثمار في المجالات الاجتماعية مع التركيز على المرأة. وينبغي أن تولى أولوية أكبر لزيادة الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، وتوسيع نطاق إمكانية حصول المرأة على الائتمان ودعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٨ - ونظرا لأوجه التشابه والتباين فيما بين المناطق فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات المستمرة، فينبغي إيلاء اهتمام أكبر للعوامل الأساسية المشتركة والخاصة بكل منطقة على السواء. ويتعين على وجه التحديد دراسة التنميطات الجنسانية ومعالجتها، فضلا عن الممارسات والتقاليد التي تعوق التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي وضع استراتيجيات، وتطبيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في جميع المناطق لتعزيز المعايير الاجتماعية وأنماط السلوك الداعمة لأهداف تحقيق المساواة بين الجنسين.

٩ - وجرى التأكيد على دور التعليم بوصفه القوة المحركة للتغيير في جميع المناطق. وثمة حاجة أيضا لإشراك الرجال على نحو أفضل وبشكل أكثر اتساقا في الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويُعتبر دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية، دورا لا غنى عنه في تعزيز المساواة بين الجنسين. ولقد أضحت إقامة

شراكات قوية بين هذه المجموعات والآليات الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين في جميع المناطق أمرا محوريا في إحداث تغييرات في المجال القانوني وفي مجال السياسات، فضلا عن تحسين حياة النساء بشكل ملموس وعملي. وينبغي القيام بالمزيد من العمل لتعزيز دور وسائط الإعلام.

١٠ - وسيؤثر عدد من المسائل المستجدة على التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وستتطلب هذه المسائل مزيدا من الاهتمام على الصعيد الإقليمي. ومن هذه المسائل مسألة الهجرة وزيادة حركة الأشخاص عبر الحدود الوطنية والمناطق، ولا سيما في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيستلزم، بشكل متزايد، وضع المرأة المهاجرة في الاقتصاد، وما تقوم به من أدوار وما لها من حقوق في سياق الأسرة وفي عملية اتخاذ القرارات، استجابات على مستوى السياسات.

١١ - وستتطلب التغيرات الديمغرافية أيضا، ولا سيما تشيخ السكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المزيد من الاهتمام من منظور جنساني، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة المرأة في القوة العاملة وتقاسم الرجال لمسؤوليات الأسرة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لدور قطاع الشركات والقطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين.

١٢ - وللأمم المتحدة، ولا سيما الكيان المشترك الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وللجان الإقليمية، دور حاسم تضطلع به في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي للمنظمة تعزيز دورها القيادي، وتطبيق منظورات المساواة بين الجنسين بشكل مستمر في جميع جوانب عملها، وتعزيز توافر الأدوات والمنهجيات اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. والدول الأعضاء مدعوة للتوصل إلى قرار مبكر بشأن إنشائه ولضمان التمويل الكافي لعمله.